الأمم المتحدة

A/64/310

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير الأمين العام

موجز

خلال بضعة عقود مضت، غالبا ما ارتبطت العولمة بفرص النمو، والابتكار، وتحويل الأعمال التجارية. ومع ذلك، كان ولا يزال هناك حالات خطيرة من اختلال التوازن في توزيع منافعها، فضلا عن تكاليفها ونتائجها السلبية، وتسهم أزمات الغذاء والوقود وتغير المناخ، إضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، في تفاقم هذا الظلم وتعريض المكاسب الإنمائية إلى الخطر. ويتحمل السكان الأشد فقرا والأكثر ضعفا في البلدان النامية بشكل خاص وطأة هذه الأزمات، مما يدفع بالعديد إلى التشكيك بالعولمة نفسها.

وازداد عدد الذين يعتبرون الأزمة الاقتصادية الحالية أزمة عولمة وخصوصا العولمة المالية. وقد انخفضت أسعار السلع الأساسية كما انخفضت تدفقات التجارة والاستثمار نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية. وإذا ما انخفضت تدفقات المساعدة أيضا، فسيكون لها أثر مدمِّر على البلدان المنخفضة الدخل وعلى الفقراء.

* A/64/150.

09-48759 (A) 150909 150909

الرجاء إعادة الاستعمال

ومع ذلك فإن هذه الأزمة توفر أيضا فرصة نادرة للمجتمع الدولي لتوجيه الاقتصاد العالمي في مسار النمو والانتعاش الاقتصاديين المستدامين وذلك من خلال المعالجة الفعالة لمشاكل الأمن الغذائي وتغير المناخ. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة تعددية الأطراف والمشاركة العادلة لجميع البلدان المتقدمة النمو والنامية. وفي وقت تندر فيه الموارد، تظهر الحاجة إلى نهج مبتكرة في التمويل لمواجهة التحديات التي تواجه عملية الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية المستدامة. وينبغي تطوير هذه النُهج الجديدة بروح من الشراكة والتعاون والتضامن، مع أخذ المصالح المشتركة والأولويات الوطنية لكل بلد في عين الاعتبار. ولما كانت الأمم المتحدة هي المؤسسة الرئيسية المجسدة لمبدأ تعددية الأطراف، لذا فإنها تستطيع القيام بدور مهم في تيسير هذه الجهود.

أولا – مقدمة

١ – بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٦٣، يتناول هذا التقرير دور الأمم المتحدة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ويقدم تحليلا للمسألة في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية. ويقدم أيضا عرضا عاما للتحديات الدولية في مجالي الاقتصاد والسياسة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة، ولدور الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل، بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٤/٦٣.

٢ – وخلال السنوات العشر الماضية أو أكثر، غالبا ما ارتبطت العولمة بفرص النمو، والابتكار، وتحويل الأعمال التجارية. فالعولمة التي تتميز بإدماج الاقتصادات لا من حيث السلع والخدمات والتدفقات المالية، بل ومن حيث الأفكار والمعلومات والتكنولوجيا، وفّرت منافع غير مسبوقة للعديد من البلدان النامية. ويتمثل التحدي المستمر في تحقيق منافعها المحتملة وفي الوقت نفسه التقليل إلى أدنى حد من مواطن الخطر والضعف الكثيرة التي جاءت في أعقابها. وفي سياق البيئة الحالية التي تهددها أزمات متعددة (أزمة الغذاء والطاقة، وتغير المناخ، والأزمة المالية)، يبدو هذا التحدي مثبطا للعزيمة.

٣ – ويقول نقاد العولمة إن العولمة هي السبب في الانهيار المالي الحالي، وازدياد التفاوت، والتحضر والتنمية غير المستدامين، والتجارة المجحفة، وانعدام الأمن. ولكن أنصارها يقولون إن العولمة هي الحل للأزمات الحالية. ومن الواضح في أي حال أن أنماط الاعتماد المتبادل الجديدة التي تكمن في جوهر العولمة موجودة لتبقى. ومما لا شك فيه أن محركين أساسيين للعولمة، أي التجارة والاستثمار، قد تأثرا سلبا من جراء الأزمة. ومن المطمئن أن الحكومات تعد استجابات فعالة وتبني توافق آراء سياسي داخل بلادها لتنفيذ تدابير محلية من شأنها إعادة الاستقرار المالي وكبح الارتفاع في نسب البطالة. بيد أنه من المرجح أن يتحمل أقل المستفيدين من العولمة عبء الأزمة. ولهذا ينبغي اتخاذ تدابير لتخفيف وطأتها، وخاصة على الأكثر ضعفا. ويزداد عدد الذين يعتبرون الأزمة الاقتصادية الحالية أزمة عولمة مالية، لها عواقب وخيمة على عملية الانتعاش وعلى ازدهار اقتصاد العالم في المستقبل. وتفرض الأزمة تحديات على أنصار العولمة لإظهار أثرها الإيجابي على التنمية.

٤ – وقد أظهرت الأزمة بوضوح أن عولمة التجارة والمال تحتاج إلى تعاون عالمي وإلى اتخاذ تدابير تنظيمية منسقة. وعلاوة على ذلك، فالأسواق المتحررة من القيود والتدفقات الرأسمالية غير المنظمة لا تفيد البلدان المتقدمة النمو. غير أنه يترتب على حل هذه الأزمة وغيرها من الأزمات العديدة وعلى تجنب وقوع أحداث مماثلة في المستقبل آثار تتعدى مجال

تنظيم القطاعين المالي والمصرفي، وتدخل في صلب مسألة كيفية إحياء مبدأ تعددية الأطراف وتوسيع نطاقه في عالم يتحوّل إلى العولمة. وفي هذا الخصوص، يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي. وقد أخذت منظومة الأمم المتحدة هذا في الحسبان عندما وافقت على القيام بمبادرة مشتركة في تسعة مجالات أساسية: توفير تمويل إضافي للفئات الأكثر ضعفا؛ والأمن الغذائي، والتجارة؛ ومبادرة الاقتصاد الأخضر؛ وميثاق عالمي لتوفير فرص العمل؛ وتوفير حدود دنيا من الحماية الاجتماعية، والأعمال الإنسانية، والأمن والاستقرار الاجتماعي؛ والتكنولوجيا والابتكار؛ والرصد والتحليل. ويهدف هذا الالتزام المشترك إلى مساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مواجهة الأزمات، وتسريع عملية الانتعاش، وإنشاء نظام عولمة عادل وشامل يستند إلى التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجميع. وفي آخر المطاف، فإن الملكية الوطنية لهذه المبادرات أمر في غاية الأهمية. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يضع الاقتصاد العالمي على مسار الانتعاش الاقتصادي المستدام إلاّ من خلال توفر الإرادة السياسية القوية والالتزام.

٥ - ويسلّط الفرع الثاني من هذا التقرير الضوء على أوجه العولمة الأساسية خلال الأزمة الاقتصادية الحالية. أما الفرع الثالث فيتناول التحديات الرئيسية التي تواجه مسألة الحد من الفقر في سياق الأزمات، في حين يركِّز الفرع الرابع على حاجة المجتمع الدولي إلى التحوُّل إلى التنمية المستدامة كجزء من الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الحالية بشكل عاجل.

ثانيا - العولمة خلال الأزمة الاقتصادية الحالية

٦ - تفرض الأزمة الاقتصادية العالمية حاليا ضغوطا على النظام العالمي للتجارة والاستثمار. ورغم أن التجارة والاستثمار الدولي لم يسبِّبا الأزمة الحالية ولا يمكنهما بمفردهما أن يحققا الإنعاش الاقتصادي، فإنهما أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

٧ - وقد حققت التجارة مكاسب للعديد من البلدان النامية، وتتجلى أهميتها وسرعة تأثرها خلال الأزمة الحالية عبر الآثار السلبية لانهيار أحجام التبادل التجاري على النمو والعمالة والرفاه الاجتماعي. وتشير التقديرات إلى احتمال انخفاض التجارة العالمية بنسبة ٩ إلى ١٠ في المائة على الأقل هذا العام. وقد يكون أثر ذلك مدمِّرا على البلدان ذات الاقتصاد النامي بشكل عام، وعلى البلدان النامية الصغيرة والمنخفضة الدخل بشكل خاص، لأن الصادرات تشكِّل أكثر من ٥٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

٨ - وستتأثر البلدان النامية بشكل غير متناسب بسبب انخفاض الطلب على سلعها الأساسية وبضائعها التامة الصنع، والاتجاهات السلبية في أسعار السلع الأساسية، وانعدام

الوصول إلى تمويل التجارة وتكاليفه. ومن المرجح أن عائدات التصدير والإيرادات الحكومية ستستمر في الهبوط في العديد من البلدان، في حين يتوقع أن تتقلص التحويلات المالية من البلدان الغنية. وقد لا يتمكن إلاّ البعض من الاقتصادات الناشئة الأكبر حجما من تفادي انخفاض حجم التبادل التجاري، ويعود الفضل في ذلك إلى حجم أسواقها الداخلية وإلى سياساتها المتعلقة بحسابات رأس المال والتنظيم المصرفي، مما أبقى النمو حتى الآن في حالة انتعاش نسبي. ولهذا فإن التطورات الأخيرة تهدد المنافع الفعلية التي حققتها التجارة كأحد محركات النمو.

٩ - وتزداد الحالة سوءا بسبب ازدياد تدابير الحماية الجمركية التي يتوقع أن تحدث ردّات فعل وأن تهدد بتصعيد تدابير الحماية الانتقامية. فعلى سبيل المثال، وبناء على بيانات من منظمة التجارة العالمية، تقدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن الدول الأعضاء فيها قد اتخذت ٦٢ تدبيرا تجاريا بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، منها ٤٢ تدبيرا تقييديا و ٢٠ تدبيرا تحريريا. ويظهر هذا الاتجاه في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. ومن المتوقع أن تعاني الفئة الثانية أكثر من أي إفراط في سياسة الحماية الجمركية لأن صادراتها غالبا ما تكون سريعة التأثر بإجراءات الحماية الجمركية، وتفتقر عادة إلى شبكات الأمان الضرورية لمساعدة المتضررين. ويشير أحدث تقرير لمنظمة التجارة العالمية عن التدابير التي اتخذها أعضاؤها إلى مزيد من الانزلاق نحو اتخاذ تدابير تجارية تقييدية إضافية، بالرغم من احتواء تدابير الحماية الأشد سوءاً حتى الآن. وبالرغم من الدعوات المستمرة التي توجِّهها الاقتصادات الزائدة في العالم إلى تجنب اعتماد سياسة الحماية، فإنه ما من دلالة واضحة على أن الحكومات ستزيل أو تلغي تدابير الحماية التي اتخذتها في الآونة الأخيرة.

١٠ - وسيؤدي الارتفاع الحالي في سياسة الحماية الجمركية إلى تعميق الأزمة وإعاقة الانتعاش الاقتصادي العالمي، وقد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي المستقبلي في البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، قد يتطلب التخلص من تصاعد الحماية التجارية، وخاصة على شكل حواجز غير تعريفية وقتا طويلا جدا وسوف يكون له تأثير سلبي على التجارة العالمية خلال سنوات عدة مقبلة. وتحتاج الأزمة الاقتصادية الحالية إلى استجابات تتجلى في سياسات منسقة عالميا وإقليميا. وقد أصدر العديد من الدول إعلانات مناهضة لسياسات الحماية، ومع ذلك لا يزال البعض يعتمد تدابير جديدة في هذا المجال.

١١ - لذا يمكن اعتبار الالتزام الأخير لمجموعة الثمانية باختتام جولة الدوحة بنهاية عام ٢٠١٠ دلالة إيجابية على ازدياد المعارضة للحماية وتأييدا جديدا لأهمية قواعد التجارة وضوابطها المتفق عليها من قِبل أطراف متعددة. والقوانين السارية تعترف بالتدابير

والإجراءات التجارية المشروعة؛ ولعل زيادة تعزيز هذه القواعد ووضع التنمية في مركز هذه القواعد، سيكون من أهم التدابير الجماعية التي يمكن أن تتخذها الحكومات. والخاتمة الطموحة والمتوازنة وذات المنحى الإنمائي لجولة الدوحة تضمن بقاء نظام التبادل التجاري العالمي منفتحاً لدعم الجهود الإنمائية لجميع البلدان. ويمكن أن يساعد التوصل إلى اتفاق على جولة إنمائية حقيقية في الدوحة في صون نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف من نزعات الحماية.

١٢ - أما آثار الأزمة على توفر السيولة والعرض اللاحق للائتمانات التجارية فمعروفة جدا. فالمصارف وموفرو الائتمانات التجارية الآخرون غير قادرين على تأمين الائتمانات الكافية بأسعار معقولة يحتاج إليها التجار. ويحتاج العديد من الاقتصادات النامية والأقل نموا على معونة لصالح التجارة من أجل أن تصبح منافسة والمحافظة عليها ولاستخدام التجارة استخداما فعالا كأداة للحد من الفقر. والأهم من ذلك أن هناك حاجة إلى تمويل مضمون ومستدام ولا يخلق ديونا. ومنذ عام ٢٠٠٥، سجلت المعونة لصالح التجارة نمواً بنسبة ١٠ في المائة، مما رفع مجموع الالتزامات الجديدة إلى أكثر من ٢٥ بليون دولار عام ٢٠٠٧. وتضيف المعونة ذات الشروط غير التساهلية التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مبلغ ٢٧ بليون دولار آخر، أي أكثر من ضعف الرقم في عام ٢٠٠٧. وقد أشار المستفيدون من المعونة لصالح التجارة بوضوح إلى أنها إحدى أكثر الصكوك المتعددة الأطراف أهمية في مساعدة البلدان النامية على تجاوز الأزمة والخروج منها في موقع أفضل للاستفادة بشكل كامل من الفرص التجارية.

١٣ - ولهذا فإن هناك حاجة واضحة إلى البناء على التقدم المحرز في مجال المعونة لصالح التجارة. إضافة إلى ذلك، بالرغم من الأوضاع الحالية، ينبغي للمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بزيادة الدعم التقني والمالي والسياسي الذي يوفِّره للمعونة لصالح التجارة وللإطار المتكامل المحسّن لأقل البلدان نموا للمساعدة على تعزيز طاقات البلدان النامية التجارية والإنتاجية. وبفضل المعونة لصالح التجارة وجولة إنمائية حقيقية في الدوحة، يستطيع المجتمع الدولي أن يعتمد على امتلاك أداتين عالميتين فعالتين لمكافحة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة. وهاتان الأداتان وليدتا المصالح المتبادلة والتعاون، وتوفران فرصة إضافية لإعادة تنشيط التعاون المتعدد الأطراف.

١٤ - وقد أصاب انحسار سريع في تدفقات رأس المال، وارتفاع في تكاليف الاقتراض وانكماش في أسعار الأصول بعض الأسواق الناشئة، وخاصة تلك التي لا يزال لديها مخزون كبير من الديون الخارجية، وهو يدفع بعضها إلى الاقتراض من مؤسسات مالية دولية. ويقدر

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد وضعت حدا لدورة من النمو في تدفقات الاستثمار الدولي امتدت أربع سنوات: إذ تشير البيانات الأخيرة إلى أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي قد هبطت بنسبة ٥٤ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

١٥ - وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن ينخفض تدفق التحويلات المالية من العمال، والتي تشكل مصدرا متزايد الأهمية من القطع الأجنبي لبعض البلدان، مع تداعي فرص العمل في بعض الاقتصادات الأكثر تقدما. وتُظهر بيانات توفرت حديثا أن تدفق التحويلات إلى البلدان النامية بلغ ٣٢٨ بليون دولار. ويقدر البنك الدولي أن تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية ستنخفض بنسبة ٧ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٩، مع احتمال انتعاشها في عام ٢٠١٠ و ٢٠١١[(١)]. بيد أن التحويلات مرنة نسبيا: ففي حين تراجعت تدفقات الهجرة الجديدة، لم يتأثر نسبيا عدد المهاجرين المقيمين في الخارج بالأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، يميل المهاجرون إلى تحويل المزيد من الأموال لدعم أسرهم التي خلفوها وراءهم في الأوقات الصعبة. وبعبارة أخرى، تبين أن التحويلات تكون عموما معاكسة للدورات الاقتصادية، على سبيل المثال، الأزمتان الآسيويتان في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. لكن عندما يخسر المهاجرون أنفسهم أعمالهم نتيجة حالة ركود اقتصادي عالمي، لا يمكننا أن نتوقع أن تقوم التحويلات المالية بأداء دورها المعاكس للدورات الاقتصادية. يضاف إلى ذلك خطر تقلص التزامات تقديم المعونة إلى البلدان الأشد فقرا في أعقاب الركود الاقتصادي والردود المالية اللاحقة في البلدان المانحة. ومن شأن ذلك أن يكون مدمرا بالنسبة إلى معظم البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - وكانت إشارات التحذير من حدود تأثير العولمة على التنمية واضحة، حتى قبل انهيار التدفقات الائتمانية والسيولة في أعقاب اندلاع الأزمة الحالية. وينبغي إيلاء الأهمية الواجبة لوجهين أساسيين من أوجه القصور للعولمة بشكلها الحالي: التوزيع غير العادل لمنافع العولمة، وانعدام الحوكمة الاقتصادية العالمية الفعالة. ورغم أن منافع العولمة آلت إلى قلة بدلا من الغالبية الساحقة، فإنها إذا أديرت إدارة حسنة فقد تعم منافعها على غالبية سكان العالم، وتساعد في القضاء على الفقر. والأزمة لا تنفي المنافع المحتملة للعولمة بحد ذاتها، بل إنها تقدم للمجتمع الدولي فرصة لتوجيه العالم نحو اقتصاد عالمي متكامل يعمل بشكل أكثر عدلا

(١) World Bank, Development Prospects Group, Migration and Remittances Team, *Migration and Development Brief 10* (July 2009).

ومرونة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مزيد من تعددية الأطراف والتعاون في ما بين البلدان جميعا.

ثالثا – الحد من الفقر في سياق الأزمات

١٧ – قد تزداد الآثار الاجتماعية للأزمة سوءا، وهي أصلا مثيرة للقلق. فمع تدني تدفقات رأس المال والتجارة، فإن الأثر السلبي على النمو يمكن أن يؤدي إلى انتكاس التقدم المحرز حتى الآن، وخصوصا في البلدان النامية. وفي حال عدم اتخاذ تدابير عاجلة، قد تصبح هذه الحالة مدمرة بالنسبة إلى أكثر الفئات ضعفا التي لا صوت لها وأن تؤدي إلى ازدياد انعدام الأمن الاجتماعي وتشريد الناس. وبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب في خطر. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تركيز الجهود على ضمان توفير عمل منتج ولائق للجميع، والحماية الاجتماعية الشاملة ضد انعدام الأمن والضعف الاقتصاديين، وخصوصا في أوساط أشد الناس فقرا وضعفا والتغلب على التحديات التي تواجه الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المكرسة لإنتاج الغذاء.

ألف – العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

١٨ – قد تكون العمالة المأجورة السبيل الأفضل للخروج من الفقر. ومع ذلك، فإن العمالة أخذت تصبح بسرعة إحدى الخسائر الرئيسية التي سببتها الأزمة، نظرا إلى التباطؤ العالمي في الاستثمار والإنتاج والتجارة والقطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة كالسياحة. وتحول انهيار العمالة إلى قناة أساسية لنقل الأزمة إلى الأسر المعيشية. وازدادت نسبة البطالة بسرعة منذ عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن تزداد سوءا خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. واستنادا إلى تقديرات أولية، سيفقد نحو ٥٠ مليون إنسان أعمالهم خلال العامين المقبلين، ولكن مع استمرار تردي الحالة، فإن هذا الرقم قد يتضاعف بسهولة[٢]. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون للأزمة الحالية أثر سلبي أكبر على معدلات بطالة النساء بالمقارنة مع معدلات الرجال في معظم مناطق العالم، وخصوصا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٣].

١٩ – وقد فرض الاضطراب الأخير مجموعة جديدة من التحديات على معظم مناطق العالم من خلال وضع المزيد من الصعوبات في طريق تحقيق نمو مستدام وعادل اجتماعيا، وتوفير عمل لائق للجميع. وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي الطريقة الأكثر فعالية لتعزيز العمالة

(٢) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠٠٩: تحديث اعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٩.

(٣) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية لعمالة المرأة (آذار/مارس ٢٠٠٩).

والإنتاج والطلب الكلي في أوقات الأزمة. وقد بدأت بعض الحكومات في تنفيذ تدابير مالية معاكسة للدورات الاقتصادية، في شكل مجموعات من الحوافز المالية، والتي ينبغي أن تكون كبيرة وموجهة ومستمرة ومنسقة بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يتوفر ما يلي في الاستثمار الحكومي: (أ) أن يركز أولا على المجالات التي تتطلب يدا عاملة كثيفة، بما فيها البنية التحتية ومشاريع الخدمات؛ (ب) أن يدعم بفعالية إدماج العاطلين عن العمل في سوق العمل من خلال إعانات العمالة والمساعدة في إيجاد عمل والتدريب. بيد أن البلدان ذات القدرات الأقل تواجه مصاعب أشد في اعتماد التدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية. وتفتقر معظم البلدان النامية إلى القدرة المالية ولهذا تصبح المساعدة الخارجية عاملا في غاية الأهمية بالنسبة إليها.

٢٠ - ويمكن أن يساعد تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية على خلق فرص عمل وتكوين الثروة. وبالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتنوعة تعتبر محركا أساسيا للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، فإنها تستطيع أيضا إضفاء المرونة على المجتمعات والاقتصادات من خلال قدرتها على الاستجابة بسرعة إلى الفرص المتغيرة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. ولا بد من تشجيع المؤسسات المالية ودعمها لإعادة توجيه القروض التي تمنحها في مجال الجهود المبذولة لتنظيم الأعمال الحرة نحو أنشطة منتجة وابتكارية، وخصوصا من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وثمة حاجة إلى خيارات منسقة في السياسة العالمية لتعزيز الجهود الوطنية والدولية لإيجاد فرص عمل وكفالة المؤسسات المستدامة والخدمات العامة ذات الجودة. ويمكن بلوغ هدف التنسيق العالمي من خلال ميثاق الأمم المتحدة العالمي لتوفير فرص العمل الذي يشتمل على برنامج توفير العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية.

باء - حماية الفئات الأكثر فقرا والأشد ضعفا

٢١ - لا يمكن الاعتماد على الأسواق بشكل حصري لتوفير الأمن المعيشي. فانعدام الأمن الناتج عن المنافسة العالمية، والاستعانة بمصادر خارجية، والعمالة غير النظامية، وتخفيف الحماية الوظيفية، والأزمات المالية المتكررة، قد أدى إلى ازدياد الطلب على الدول لدعم توفير الحماية الاجتماعية الشاملة. ويجب على شبكات السلامة الاجتماعية ونظم الحماية الاجتماعية أن تبذل جهدا فعالا لتوليد عمالة منتجة بأجر. وفي أوقات الركود الاقتصادي، غالبا ما تقلل الحكومات من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وخصوصا في قطاعي الصحة والتعليم، مما لا يكبح التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وحسب، بل ويغرس

بذور الفقر كي تحصده الأجيال المقبلة، ولا سيما في حال تخفيض الإنفاق على الحاجات الأولوية للطفل.

٢٢ - وتعتبر الحماية الاجتماعية الشاملة بشكل متزايد استثمارا في الموارد البشرية القادرة على تعزيز النمو وتحسين الحد من الفقر في الأجل الطويل بدلا من أن تكون مجموعة من المبادرات الموجهة المكلفة التي تؤدي إلى التبعية. وأبرزت الأدلة أن من شأن هذه التدابير التقليل من حالة انعدام الأمن والضعف الاقتصاديين، وتعزيز قدرة الأسر المعيشية على الحصول على الغذاء، وتحسين تغذية الطفل، واستخدام الخدمات الصحية، وإبقاء الأطفال في المدارس. وجدير بالذكر أن الأزمة الحالية وأزمتي الغذاء والطاقة الأخيرتين تسلط الضوء على الحاجة إلى وضع خطط الحماية الاجتماعية الشاملة لتمكين الفقراء والضعفاء من مواجهة الصدمات على المستويين الكلي والجزئي.

٢٣ - ولكن معظم البلدان النامية تفتقر إلى نظم حماية اجتماعية. وأظهرت دراسة استقصائية مؤخرا شملت ١٤٤ بلدا ناميا أن ١٩ بلدا من بين ٤٩ بلدا منخفض الدخل و ٤٩ بلدا من بين ٩٥ بلدا متوسط الدخل ليس لديها برامج شبكات سلامة اجتماعية قائمة، وأن ما يقارب ثلث الدول كافة التي شملتها الدراسة كان لديها شكل من أشكال برامج التحويل النقدي. وتثير ندرة مجموعات الضمان الاجتماعي الأساسي الجيدة التصميم والخاصة بالعمال في العالم النامي قلقا خاصا لأن بعض الهياكل في القطاع العام تتسم بضعف شديد.

٢٤ - وفي هذا الصدد، يمكن للمجتمع الدولي على سبيل المثال أن يعزز ويدعم إنشاء حد أدنى من الحماية الاجتماعية لحماية الناس خلال الأزمات وبعدها. ويمكن أن يتألف الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية من عنصرين رئيسيين هما:

(أ) الخدمات الأساسية لضمان توفر الخدمات العامة واستمرارها وإمكانية الحصول عليها (كالمياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية والتعليم، والدعم الاجتماعي الذي يركز على الأسرة)؛

(ب) التحويلات الاجتماعية لإنشاء مجموعة أساسية من التحويلات الاجتماعية الأساسية النقدية والعينية من أجل الفقراء والضعفاء لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وتوفير الدعم الغذائي للنساء الحوامل والمرضعات؛ وشبكات عامة لتوزيع الغذاء على الفقراء والضعفاء، والإعانات المالية التي تشمل أنواعا من الحبوب والخبز التي يستهلكها الأشخاص ذوو الدخل المنخفض؛ والإعفاءات من الرسوم؛ وبرامج الغذاء مقابل العمل؛ وتوفير حد أدنى من أمن الدخل والوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم والرعاية الصحية.

٢٥ - أما على المستوى القطري، فقد تتطلب الجهود المبذولة لتوفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية أيضا وضع سياسات تصون وتحمي حقوق الناس المرجح أن يتأثروا، وذلك على أساس مبادئ أساسية كعدم التمييز وإنصاف الجنسين والمشاركة الشعبية.

٢٦ - ويجب أن تضمن شبكات الضمان الاجتماعي تغطية الفئات الأشد ضعفا مثل السكان الفقراء الذين يعيشون في المناطق النائية، والمهاجرين، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والعاملين من الفقراء، والأطفال، والنساء، والشباب وكبار السن. وخلال أزمات مالية سابقة، أدى تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية الصحية إلى نقل عبء توفير الخدمات إلى الأسر المعيشية والمجتمعات، مما زاد من الأعباء الثقيلة أصلا التي تقع على كاهل النساء. ولهذا، يجب أن تركز الاستجابات المتمثلة في سياسات على حماية النساء والفتيات بشكل خاص. وبالمثل، ينبغي إيلاء الأطفال بشكل عام الاهتمام اللازم. وقد تبين من الأدلة التي خلفتها الأزمات السابقة أن معدلات وفيات الأطفال ارتفعت، وأن التسجيل في المدارس انخفض، وأن الأطفال أُقحموا في بيئات عمل خطيرة. كما أدت التخفيضات في مجالي الرعاية الصحية والتعليم إلى وقوع الأطفال وأسرهم في براثن الفقر. وتستطيع البلدان من خلال ضمان الإبقاء على الخدمات الأساسية للأطفال والتركيز على أمن الأسر الفقيرة الغذائي، الحد من الضرر الناتج عن الأزمة الحالية وحماية مواطنيها الأشد ضعفا.

٢٧ - وتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية متعدد الأبعاد، وقدرة البلدان على الاستجابة تتفاوت تفاوتا كبيرا. وقد كشفت الأزمات الماضية، مثل أزمتي الغذاء والوقود، وجود ثغرة كبيرة في المعلومات بين الوقت الذي يشعر فيه السكان الضعفاء بتأثير الأزمة والوقت الذي يحصل فيه صانعو القرارات على بيانات موثوقة يستندون إليها في خيارات السياسة الصعبة التي يجب أن يبتوا فيها. واستجابة للنداءات التي وجهت إلى الأمم المتحدة للمساعدة في ردم هذه الهوة، طلب الأمين العام إلى منظومة الأمم المتحدة أن تضع نظام رصد يتسم بالخفة والمرونة، ألا وهو النظام العالمي للإنذار بتأثير الأزمات ومواطن الضعف، الذي يستطيع أن يتتبع التغيرات في قابلية التأثر في الزمن الحقيقي وعبر أبعاد مختلفة، ويساعد الدول الأعضاء على تخفيف حدة عواقب الصدمات الخارجية على مواطنيها الأشد ضعفا.

جيم - التغلب على انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز القطاع الزراعي

٢٨ - يتعرض التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر والجوع في البلدان النامية إلى انتكاسة. وازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن من ٨٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٦

إلى نحو بليون نسمة في عام ٢٠٠٩[٤]. وأصيبت الطبقة المتوسطة بالضعف في بلدان كثيرة. وكان تأثير الضربة على أشده بالنسبة للفئات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء والشباب والمسنين والمهاجرين والناس ذوي الإعاقة. ومع ذلك فإن الأزمة الراهنة تتيح أيضا فرصة لصانعي القرارات لوضع حلول بديلة للتغلب على الجوع في العالم وتحقيق الأمن الغذائي. وبما أن ثلاثة أرباع الفقراء في العالم يعتمدون اعتمادا مباشرا أو غير مباشر على الزراعة (صغار المزارعين، والحرفيون، وأصحاب المشاريع الصغيرة، والعمال الريفيون)، فإن التنمية الريفية ذات القاعدة العريضة، تتطلب اهتماما خاصا. ورغم انخفاض أسعار الأغذية العالمية عن الزيادات القياسية الأخيرة في مستوياتها، فإنها لا تزال مرتفعة في العديد من البلدان النامية، حيث توجد أدلة متزايدة على أن الفقراء يعتمدون استراتيجيات ضارة للتكيف، تؤثر على نوعية المواد الغذائية المستهلكة وكميتها، مع ما يرافق ذلك من زيادات في معدل سوء التغذية. ويغلب على هذه الآثار الضارة، التي تؤثر على التنمية البشرية على المدى الطويل، أن تتركز عند النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، أكثر من غيرهم.

٢٩ - وإذا كان ثمة رغبة في بلوغ هدفي تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، فإن واضعي السياسات بحاجة أولا إلى توظيف استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية الزراعية والريفية، وتقنيات الري الحديثة، وأفضل الممارسات لاستخدام الأراضي والمياه وتنشيط مؤسسات الخدمات الزراعية. وثانيا، يحتاج واضعو السياسات إلى التعرف على الصلة الوثيقة بين أسواق وسياسات الغذاء والوقود، ليس فقط من خلال تكاليف مدخلات إنتاج الأغذية ونقلها، ولكن أيضا من خلال تأثير سياسة الوقود الحيوي على صافي توافر المواد الغذائية. وثالثا، هناك حاجة مستمرة للاستثمار في الزراعة وتطوير سبل معيشة ريفية مستدامة، والتي تناقصت أهميتها بالنسبة للسياسات لعقود من الزمان. وأخيرا، ليس التحدي الطويل المدى المتمثل في ضمان الأمن الغذائي، مجرد مسألة تخفيض الأسعار وزيادة العرض، بل إنه يرتبط ارتباطا جوهريا بالسعي إلى زيادة القوة الشرائية والحد من الفقر.

٣٠ - لذا إضافة إلى الهدف الفوري المتمثل في توفير الإغاثة الإنسانية في معظم البلدان الأقل تجهيزا لمواجهة الأزمة الحالية، يجب على واضعي السياسات الوطنية والمجتمع الدولي التصدي للتحدي الأوسع نطاقا والطويل المدى للحد من الفقر والجوع. وتُبرز هذه القضايا الحاجة إلى تحسين التنسيق بين الشركاء في التنمية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. فقد قامت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، والفريق التوجيهي

(٤) منظمة الأغذية والزراعة، *The State of Agricultural Commodity Markets 2009: High food prices and the food crisis – experiences and lessons learned* (روما، ٢٠٠٩).

المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، التابعان للأمين العام، على سبيل المثال، بصياغة توافق آراء فيما بين وكالات التنمية الرائدة على الإجراءات الملموسة اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والأهداف الإنمائية للألفية. وعلى وجه الخصوص، قامت فرقة العمل بتحديد سبعة مجالات عمل لضمان الأمن الغذائي:

(أ) المساعدة الغذائية، بما في ذلك شبكات الأمان؛

(ب) برامج التغذية للأطفال والأمهات والفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأغذية العلاجية الجاهزة للاستهلاك، وتغذية الأم، والرضاعة الطبيعية الخالصة، وإغناء الأغذية؛

(ج) نظم الحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة؛

(د) الإنتاج الغذائي لصغار المزارعين، مع تركيز أساسي على النساء المزارعات، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير لزيادة فرص الحصول على الأراضي والقروض وخدمات الإرشاد الزراعي، وتحسين الري والهياكل الأساسية الريفية، وتطوير آليات التحوط من المخاطر، وزيادة التنويع الزراعي؛

(هـ) تنمية القطاع الزراعي؛ والهياكل الأساسية والسياسات التجارية والضريبية؛

(و) نظم المعلومات والإدارة؛

(ز) الدعوة للحصول على تمويل كاف ودائم وثابت واستثمارات دائمة.

٣١ - ويقدر بموجب إطار العمل الشامل الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي أنه سيتعين استثمار ما بين ٢٥ إلى ٤٠ بليون دولار إضافية كل سنة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والحماية الاجتماعية، والتنمية الزراعية وتطوير الهياكل الأساسية، وتحسين أداء أسواق المواد الغذائية. ويمكن لهذه الاستثمارات الهامة إلى جانب تحسين شروط التجارة بالنسبة للمنتجات الزراعية، توفير الحوافز اللازمة ومساعدة المزارعين الفقراء على زيادة الإنتاج والإمداد. وحتى تتحقق الاستثمارات في الزراعة بصورة تامة، يجب أن يلعب القطاع العام دورا رئيسيا في توفير الهياكل الأساسية الزراعية والائتمانات الريفية والبحوث والخدمات الإرشادية وحتى السوقية، في حالات استثنائية، بصورة كافية ومناسبة. إضافة إلى ذلك، يجب أيضا على الحكومات والمجتمع الدولي دعم البحوث والتطوير في مجال الزراعة والخدمات الإرشادية.

٣٢ - ويتطلب الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة وجود استثمار عام مرافق له. فعلى سبيل المثال، من خلال دمج منطقة خصبة، يجعل شق طريق عام استثمارات القطاع الخاص

في تلك المنطقة أكثر ربحية. بيد أن استحداث حق حماية الملكية الفكرية للأصناف النباتية ومنتجات التكنولوجيا الحيوية، قد أدى إلى زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في الدول المتقدمة النمو، في مجال البحوث والتنمية الزراعية، وإلى توفر بيئة البحوث المسجلة والتنافسية باطّراد. وكذلك انخفض الإنفاق على البحوث في القطاع العام انخفاضا كبيرا سواء في البلدان المتقدمة النمو أم في البلدان النامية، على غرار انخفاض المساعدة الخارجية للزراعة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يصبح الكثير من مجالات البحوث والتنمية الزراعية أقل صلة باحتياجات البلدان النامية، وموجهة أكثر نحو اهتمامات المستهلكين في البلدان المتقدمة النمو، مثل قضايا سلامة الأغذية والبيئة.

٣٣ - ولا بد من إعادة النظر في أولويات البحوث الدولية، وينبغي تنفيذ نُهج تشاركية في البحوث، تشمل مؤسسات بحوث وطنية وإقليمية ودولية، وكذلك القطاع الخاص والمزارعين أنفسهم. وكذلك قد تحتاج القواعد التي تنظم الملكية الفكرية إلى مراجعة لتحسين الإنصاف ولمنفعة الحافظين الأوليين للموارد الجينية وأصحاب المعارف التقليدية؛ وتشجيع العلماء على تقاسم اختراعاتهم من أجل الصالح العام. وقد تكون هناك حاجة لوضع قواعد متمايزة لحقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية، على الأقل في المَدَيَين القصير والمتوسط للسماح للبلدان النامية بإنشاء الهياكل الأساسية القانونية اللازمة لتطبيق أنظمة حقوق ملكية فكرية حسنة الأداء، وكذلك لضمان قدرة البلدان النامية على تحمل تكاليف الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة.

٣٤ - وعلى الرغم من إحراز تقدم علمي وتكنولوجي كبير في القدرة على زيادة الإنتاجية الزراعية، يُولى قدر أقل من الاهتمام لبعض النتائج الاجتماعية والبيئية غير المقصودة المترتبة على إنجازاتنا. وسيتطلب النجاح في بلوغ أهداف التنمية والاستدامة إحداث تحول جوهري في العلوم والتكنولوجيا والسياسات والمؤسسات، وتنمية القدرات، والاستثمارات المتصلة بالزراعة. ولا بد من صب الاهتمام الزائد على النُهُج اللازمة للحفاظ على خصوبة التربة واستعادتها، وكفالة الإنتاج المستدام من خلال القيام بممارسات مثل خفض المدخلات، واستخدام تكنولوجيات حافظة للموارد. وتقلل هذه التكنولوجيات إلى الحد الأدنى من الحاجة إلى مستويات عالية من المدخلات؛ وهي نُهُج مناسبة اجتماعيا للمشاريع الزراعية الصغيرة. وتسهم النظم الزراعية الطبيعية، على سبيل المثال، إسهاما كبيرا في الحد من انعدام الأمن الغذائي، والحد من الفقر في بعض مناطق أفريقيا، وفي إدخال تحسينات على سبل

المعيشة في الريف[٥]. وهناك احتمال إنجاز المزيد في هذا المجال مع انتهاج سياسة تمكينية وتقديم دعم مؤسسي، وهذا يدعو إلى إحداث تحول في التركيز في ميزانيات البحث والعلم، وإلى إقامة روابط أفضل بين العلماء، ومقدمي التدريب الزراعي وخدمات الإرشاد الزراعي، والمزارعين.

رابعا – التنمية المستدامة في سياق الأزمات

٣٥ – أدت تقلبات تغير المناخ إلى زيادة تعقيد التحديات المترابطة التي تطرحها الأزمة الغذائية، وأزمة الوقود، والأزمة الاقتصادية. ويُتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتفاقم أزمة الوقود، فتصيب الفقراء أكثر من غيرهم. وحتى مع استمرار ازدياد الطلب العالمي على الموارد الطبيعية، سيفرض تغير المناخ قيودا جديدة على توافر المياه والأراضي، مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية، ومصائد الأسماك، والحراج، وسبل عيش من يعتمدون عليها، ويزيد في الوقت ذاته من الضغوط المتصاعدة على أسعار الأغذية والموارد الطبيعية.

٣٦ – وفي الوقت نفسه، أدى التحضر السريع، مع تغير أنماط الحياة، إلى نشوء مستوطنات بشرية عشوائية غير مستدامة. وعلاوة على ذلك، اعتمد الاقتصاد العالمي أنماط نموٍّ تدفع استهلاكنا من المواد والطاقة خارج حدود ما هو متاح على هذا الكوكب. وتستخدم الكثير من المشاريع مواد وطاقة أكثر مما تتطلبه عملياتها الإنتاجية. وهي تواصل استخدام تكنولوجيات غير فعالة عفا عليها الزمن؛ ولا تعتمد نظم إدارة بيئية سليمة. وهذا يصح بشكل خاص على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والصناعة في البلدان النامية. وستؤثر هذه التحديات على قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ألف – تغير المناخ

٣٧ – إن التصدي لأزمة تغير المناخ، مع مراعاة ضرورة تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، هو أمر بالغ الأهمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدارة طويلة الأجل للموارد الاقتصادية والطبيعية بطريقة أكثر شمولية واستدامة. وعلاوة على ذلك، سوف تؤدي الاستثمارات الكبيرة والطويلة الأجل دورا محوريا في تمكين الاقتصادات، على جميع مستويات التنمية، من التحول إلى مسارات منخفضة الانبعاثات وعالية النمو. وتوفر الأزمة

(٥) فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الأونكتاد المعنية ببناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية، الزراعة الطبيعية والأمن الغذائي في أفريقيا، ٢٠٠٨.

المالية الحالية فرصة لإجراء تغيير جذري في أنماط التنمية الاقتصادية والاستثمار والإنتاج، والتعاون الدولي. وينبغي بذل جهود لتحديد مسارات جديدة للتنمية المستدامة، تقوم على التكنولوجيات النظيفة المنخفضة الكربون، وتحتوي على عنصر كبير من عناصر مصادر الطاقة المتجددة. أما الرؤية المشتركة القائمة على الفرضية الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ – فيجب أن تكون المسؤوليات المشتركة، وإن تكن متمايزة، والقدرات الخاصة لكل جهة من الجهات المشاركة، هي الأساس لأي نتائج يُتوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن. ويجب أن تبدي أطراف التفاوض التزاما واضحا وقويا بتحقيق الهدف العام للتنمية المستدامة، وأن تُبحث أيضا اعتبارات الإنصاف، مثل الحد من الفقر، والتوصل إلى تقارب من حيث توزيع الدخل ونصيب الفرد من الانبعاثات. ولن يتطلب التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن الالتزام السياسي على أعلى المستويات فحسب، ولكن أيضا المشاركة الشعبية من جميع أنحاء العالم. ولا بد من استقطاب الدعم الشعبي لضمان التنفيذ الفعال للنتائج المتفق عليها على جميع المستويات. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أبدى الأمين العام صفات قيادية قوية من خلال تعبئة منظومة الأمم المتحدة لشن حملة جديدة في مجال الدعوة والاتصالات، بشأن تغير المناخ العالمي في الفترة التي تسبق مؤتمر كوبنهاغن. وقرر الأمين العام استضافة مؤتمر قمة على مستوى رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات بشأن تغير المناخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اعترافا منه بتغير المناخ باعتباره قضية حاسمة في عصرنا، وإدراكا منه لأهمية القيادة السياسية على أعلى المستويات لضمان توقيع اتفاق مناخ عادل ومتوازن وفعال في كوبنهاغن. وبعقد هذه القمة، يتوقع الأمين العام أن يعمل زعماء العالم على توفير الزخم السياسي والتوجيه لمفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال حث رؤساء الدول والحكومات على الالتزام بإبرام اتفاق في كوبنهاغن.

٣٨ – وسوف يتطلب تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة استثمارات كبيرة ومترابطة في عدة قطاعات، بهدف وقف إزالة الغابات وتدهور الأراضي، وإصلاح المباني لجعلها أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، وإعادة تصميم شبكات النقل. ولكن التحول في مجال الطاقة هو ما يلزم لوضع استراتيجية متكاملة بديلة من أجل مواجهة تغير المناخ، وتحقيق الأهداف الإنمائية. ويجب أن يكون الهدف النهائي لمثل هذا التحول هو تحسين كفاءة الطاقة وتقليل الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري، ولا سيما البترول والفحم، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما الرياح والطاقة الشمسية وأنواع الوقود الحيوي المتقدمة (من غير الأغذية).

٣٩ - إن البلدان المتقدمة النمو تتمتع باقتصادات ناضجة تتوافر فيها خدمات حديثة كافية (بل ومفرطة) في مجال الطاقة. وهي ليست بحاجة لإجراء توسع ضخم في الهياكل الأساسية للطاقة فيها. بيد أنه سيلزم، مع ذلك، إجراء تغييرات في نمط الحياة وتوظيف استثمارات ضخمة لتوجيه منظومات الطاقة فيها بعيدا عن الاعتماد الحالي على الطاقة الأحفورية باتجاه إزالة الكربون تماما بنهاية هذا القرن، أو قبل ذلك. وبالعكس، تعاني البلدان النامية عجزا شديدا من حيث عدم كفاية الهياكل الأساسية الحديثة للطاقة، وسوف تحتاج إلى استثمارات مستمرة في هذا القطاع لتلبية الطلب القائم وتعزيز التنمية الاقتصادية. لذا فإن تلبية هذه الاحتياجات يتطلب تحولا رئيسيا في اقتصاداتها، الأمر الذي يحتاج إلى وجود تكنولوجيا ضخمة وتحويلات مالية من بلدان المتقدمة النمو.

٤٠ - وكان التقدم المحرز نحو خفض الانبعاثات مخيبا للآمال، إذ لم تلتزم الدول المتقدمة النمو بأهداف تخفيض الانبعاثات، على النحو المتفق عليه في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وستحتاج البلدان النامية أيضا إلى الحد من زيادة انبعاثاتها في المستقبل. وإن شروع العديد من البلدان النامية بالفعل في القيام بذلك أمر مشجع. ولا بد من ''دفعة'' استثمارية لتعزيز النمو الاقتصادي والحصول على موارد محلية في البلدان النامية. ومن أجل تعزيز القدرة على التنبؤ، يجب ألا يكون التمويل طوعيا، بل مرتبطا بالتزامات طويلة الأجل متفق عليها قائمةٍ، على سبيل المثال، على آليات حسب الحاجة (مثل فرض نسب مئوية على التدفقات المالية، واشتراكات إلزامية متناسبة مع الناتج المحلي الإجمالي). أما الخيارات الأوسع نطاقا، التي تشمل فرض ضرائب على تدفقات رأس المال أو على وسائط النقل الدولي، أو على استخدام الطاقة أو الانبعاثات، أو على حجم التعاملات في أسواق الكربون، أو إقامة المزادات على التصاريح، وغيرها من التدابير، فيمكن أن تولّد تدفقات سنوية إضافية كبيرة بعشرات البلايين من الدولارات.

٤١ - حتى لو أمكن لصناع السياسات إنفاذ الانتقال إلى مسار النمو قليل الانبعاثات على وجه السرعة، فإن العواقب الحتمية لتغير المناخ مثل ارتفاع درجات الحرارة في العالم ستولد صدمات وأزمات بيئية خطيرة، عن طريق نشر ظروف الجفاف، وارتفاع مستويات سطح البحر، وذوبان القشرة الجليدية والغطاء الثلجي، ووقوع أحداث مناخية بالغة الشدة. وفي العقود القادمة، ستهدد هذه الظواهر سبل معيشة السكان حول العالم وتدمرها، لا سيما سبل معيشة السكان المعرضين للخطر بالفعل، بمن فيهم من يعيشون في البلدان المتقدمة النمو. وسيتعين أن يصبح التكيُّف مع تغير المناخ العنصر المحوري في أي سياسات شاملة توضع للتصدي لتغير المناخ.

٤٢ - والتهديدات الناجمة عن تغير المناخ تشيع بشكلٍ خاص في المجتمعات الريفية، حيث سيضطر أكثر من ثلث الأسر الموجودة في العالم إلى مواجهة الأخطار المحدقة بسبل معيشتها. ومن الأساسي في هذا السياق أن يُمكَّن الأشخاص المعرضون للمخاطر من حماية النظم القائمة لسبل معيشتهم، أو تنويع مصادر دخولهم، أو تغيير استراتيجيات سبل معيشتهم، أو الهجرة، إن كان ذلك هو الخيار الأفضل. ومن بين السياسات التي يمكن أن تدعم السكان المعرضين للخطر ما يلي: تغيير أنماط الاستهلاك وممارسات إعداد الطعام؛ وتحسين إدارة مياه الزراعة؛ وتشجيع الإدارة المستدامة للثروة الحيوانية؛ وانتهاج أساليب الزراعة الحافظة للموارد، وتطبيق تقنيات جديدة، وتغيير مواعيد الزرع أو البذر؛ وتوفير خدمات الدعم، وبخاصة لصغار المُلاَّك؛ وتحسين البنية الأساسية (مثل الطرق ومرافق التخزين وشبكات الري) وتعزيز التنوع البيولوجي الزراعي.

٤٣ - والغابات هي مصدر معيشة ما يقرب من ٢٥ في المائة من سكان العالم، والذين يتعرض الكثير منهم للتهديد نتيجة تغير المناخ. ومن بين التدابير التي تهدف إلى مساعدة الغابات على التكيف مع تغير المناخ، تيسير قدرة أنواع الأشجار على التكيف، ويتأتى ذلك أساسا عن طريق تعظيم التنوع الوراثي في المزارع الحرجية، واعتماد نهج إدارية من قبيل قطع الأشجار المنشئ لضرر أقل. وبشكلٍ أعم، فإن الاستثمارات في مجال التنوع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، بالإضافة إلى تحسين إدارة الأراضي والتربة والمياه، ستشكل جزءا من استراتيجية أكثر تكاملا.

٤٤ - وسيوفر اتفاقٌ جديد بشأن المناخ ذو مصداقية علمية وتوجه استشرافي قدرا من التيقن والاستمرارية في أسواق الكربون، وسيعطي إشارة واضحة بأن الطاقة المتجددة ستصبح عنصرا متزايد الأهمية من عناصر المزيج الكلي للطاقة ومساهما رئيسيا في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من الفقر.

٤٥ - وقد بدأت بعض البلدان النامية في وضع أطر بديلة للسياسات، عن طريق الخطط الوطنية للتكيُّف مثلا. وركزت هذه الأطر على مشاريع البنية الأساسية المقاومة لتقلبات المناخ، مثل نظم الري والنقل، وتحسين رصد الكوارث وإدارتها، والتخطيط الأفضل لاستخدام الأراضي. غير أنه ما زال يتعين التغلب على الصعوبات التي تواجه التوسع في نطاق المشاريع، بسبب أوجه القصور التمويلية والمؤسسية، بالإضافة إلى عدم الأخذ بنهج إنمائي أكثر شمولا. علاوة على ذلك، سيتوقف تحقيق نجاح مستمر على الأخذ بسياسات

إنمائية فعالة، تربط بصورة أوثق بين التكيُّف والجهود الحالية الرامية إلى إزالة أوجه الضعف والمعوقات القائمة في سبيل تحقيق النمو والتنمية.

٤٦ - بيد أنه بالنسبة لكثير من البلدان النامية ما زال جوهر التكيُّف مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى تنويع اقتصاداتها والابتعاد عن الاعتماد على عدد صغير من الأنشطة، وبخاصة أنشطة قطاعها الاقتصادي الأولي التي تتسم بحساسيتها لتغيرات المناخ وصدماته. فقد وضعت حكومة موزامبيق، على سبيل المثال، خططاً طموحة للتنمية المستدامة للمنطقة الساحلية، بما في ذلك تطوير البنية الأساسية (النقل والصرف وإمدادات المياه)، وإحداث تغييرات في استخدام الأراضي، وإتاحة خيارات سهلة لإدارة تآكل الشواطئ. وتحتاج هذه الخطط، التي تمثل فرصاً فريدة لإنفاذ مشاريع إنمائية ضخمة، إلى التعامل مع المخاطر المناخية بأسلوب متكامل، وذلك على مدار الفترات الزمنية الموسمية، والمتعددة السنوات، والمتعددة العقود.

٤٧ - وسيعمل استحداث تكنولوجيات جديدة قليلة الانبعاثات على التصدي للعوامل التي تدفع العرض (مثل الائتمان الرخيص المحدد الهدف) وتجذب الطلب (مثل أسعار الكربون التي تحركها السياسات). واستيراد هذه التكنولوجيات ينطوي على إمكانية أن تتحقق تحسينات أقوى في مجال كفاءة الطاقة، وأن تتسع أنصبة مصادر الطاقة المتجددة، وأن يزداد استخدام الغاز الطبيعي ويقل استخدام الفحم، وأن يؤخذ مبكرا بنشر تقنية احتجاز الكربون وتخزينه. فقد تحدَّت الاستثمارات في سوق الطاقة المستدامة بصورة ما الهبوط الاقتصادي العالمي، إذ حققت نمواً نسبته حوالي ٥ في المائة - من مبلغ قدره ١٤٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٥٥ بليون دولار على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٨. وعلى وجه التحديد، حققت الاستثمارات في مشاريع توليد الطاقة الجديدة (طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وطاقة الوقود الأحيائي إلخ) نمواً نسبته ١٣ في المائة خلال عام ٢٠٠٨، لتصل إلى مبلغ قدره ١١٧ بليون دولار. ومع أن هذه الزيادة تلقى الترحيب، فإن من الأساسي أن يجري توسيع نطاق الالتزامات المجتمعية من أجل تحقيق نموذج أكثر استدامة من الطاقة المنخفضة الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة توجيه الإعانات المالية المخصصة للوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة النظيفة من شأنها أن تعزز الانتقال إلى النمو المرتفع ذي الانبعاثات المنخفضة.

٤٨ - وتتطلب هذه التغيرات التحوُّلية في نظام الطاقة دعما من مراكز الأبحاث والتطوير، وإزالة الحواجز التجارية، وبناء القدرات على نحو فعال. وبإمكان المراكز المعنية بابتكار التكنولوجيا المنخفضة الانبعاثات أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. كما أن المزيج الذي سيجري تطبيقه من بحوث أساسية، وتجارب ميدانية، وخدمات حضانة الأعمال، وتمويل برأس مال المجازفة، والمشورة والدعم التقنيين، وتحليل السياسات والأسواق، سيتوقف

هو الآخر على الظروف والتحديات المحلية. وفي بعض الحالات، قد تكون المبادرات الإقليمية أفضل طريقة للاستفادة من الوفورات المحققة من كبر حجم الأعمال واتساع نطاقها.

٤٩ - بيد أنه في الأجلين القصير والمتوسط، ستزيد الجهود الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها من تكلفة التنمية. وربما احتاج الأمر إلى نحو ٤٠ بليون دولار لجعل الاستثمارات الحالية مقاومة لتقلبات المناخ، بل إن المبلغ المطلوب لكفالة القدرة على التصدي للتطورات في المستقبل سيكون أكبر من ذلك بكثير. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ذلك سيتطلب مبلغ ٨٦ بليون دولار سنويا (بحلول عام ٢٠١٦)، وأن عدم اتخاذ إجراء على وجه السرعة فيما يتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ لن يسفر إلا عن زيادة هذا المبلغ. وستكون الاستثمارات في مجال تخفيف آثار تغير المناخ للوفاء بالأهداف الموضوعة لتثبيتها أعلى من ذلك بكثير.

٥٠ - وسيكون تمويل هذه الاستثمارات من بين المعوقات الضخمة في سبيل التحوُّل إلى الاقتصادات المنخفضة الانبعاثات في معظم البلدان النامية، وبخاصة حيث تكون الأسواق المحلية للتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات صغيرة الحجم. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن توفر التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمضمون والذي يمكن الحصول عليه، وأن تتيح ما لديها من تكنولوجيا وأن تبني القدرات من أجل دعم وتمكين الجهود الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ والتكيُّف معها التي تبذلها البلدان النامية.

باء - نحو توافق عالمي جديد ومستدام

٥١ - مع أن الانتباه يتركز معظمه حاليا على تغير المناخ، فإن استدامة النمو الاقتصادي والتنمية مهددة أيضا بسبب فقدان الغابات والتنوع البيولوجي، وتلوث الهواء والماء، وتدهور البيئة. وقد يسعى أي توافق عالمي جديد ومستدام إلى أن يضع جدول أعمال جديدا للسياسات العامة يهدف إلى وضع البلدان على مسار إنمائي مختلف - مسار يحمي قاعدة الموارد الطبيعية بشكل منصِف دون الإخلال بإيجاد فرص للعمل ولا بالنمو الرامي إلى اللحاق بالركب. وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اشتركت حكومات البلدان الغنية والفقيرة على السواء في مبادرات للتعاون فيما بينها. ويمكن تنفيذ هذه المبادرات، جزئيا، باستخدام الموارد التي جرى تعبئتها عن طريق البرامج المحفِّزة المُقدَّمة من البلدان المتقدمة النمو. وسيلزم أيضا إصلاح النظم المالية والتجارية المتعددة الأطراف في الأجل المتوسط، من أجل دعم اقتصاد عالمي أكثر استقرارا، وتشجيع النمو المدفوع بالاستثمارات في اقتصاد منخفض الانبعاثات. وفي الأجل الأبعد، لن يحقق هذا النمو استدامته إلا إذا استطاعت

البلدان النامية أن تعبئ الموارد المحلية بشكل كاف. ويجب أن يتوافر لدى البلدان النامية أيضاً القدرة على اقتناء التكنولوجيات الجديدة بأسعار معقولة.

٥٢ - إن استثمار نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (أي حوالي ٧٥٠ بليون دولار، أو ربع الحجم الكلي لبرامج الحوافز المالية المقترحة) على مدى العامين المقبلين، يمكنه أن يوفر القدر الكافي من البنية الأساسية اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة على طريق المواءمة بين الاقتصاد والبيئة على الصعيد العالمي[٦]. ففي الاقتصادات الكبرى، ينبغي لبرامج الحوافز المالية إعطاء الأولوية للاستثمارات في مجال النقل المستدام، والطاقة الكفؤة، والطاقة المتجددة، وغرس الغابات وإعادة زراعة الغابات، والزراعة المستدامة، وحماية التنوع البيولوجي. كما أنه من الضروري أن تضع البلدان النامية هي الأخرى برامج للحوافز المالية. ويمكن للاستثمارات في البنية التحتية الأساسية أن تمهد الطريق أمام النمو المستدام، وهي استثمارات يجب توجيهها نحو المجموعات والمناطق الفقيرة والمعرضة للمخاطر. وسيتعين على الكثير من البلدان الأقل نموا أن تعتمد على المعونة والدعم من الخارج، على الصعيد المالي وغير المالي (كإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا، مثلا)، وذلك لتهيئة المجال أمام إقامة اقتصادات تتسم بالاستدامة.

٥٣ - وتعمل مبادرة الاقتصاد الأخضر التي أطلقتها الأمم المتحدة على التصدي لتحديات التنمية وحالات عدم التوازن السائدة في استراتيجيات النمو، وذلك عن طريق تحفيز صناع السياسات في جميع البلدان على إتاحة المساحة الكافية للاستثمارات الخضراء في سياساتهم المتعلقة بمعاكسة الدورات الاقتصادية. وأهداف المبادرة الثلاثة الرئيسية هي كالتالي:

(أ) الإسهام بشكل رئيسي في إنعاش الاقتصاد العالمي، والحفاظ على فرص العمل القائمة وإيجاد فرص جديدة للعمل، وحماية المجموعات المعرضة للمخاطر؛

(ب) تشجيع النمو المستدام القائم على شمول الجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥؛

(ج) تخفيض الاعتماد على الكربون والتدهور في النظام الإيكولوجي.

٥٤ - وستتولى مبادرة الاقتصاد الأخضر تحديد مجالات المقايضة بين الاستثمارات الخضراء وسيناريوهات الأعمال المعتادة، واقتراح تغييرات في السياسات من أجل دعم الاستثمارات الخضراء. وفي حالة الاقتصادات الفقيرة جدا، ستوفر المبادرة وسائل لفهم كيف يمكن للاستثمارات الخضراء، حتى لو كانت على أضيق نطاق اقتصادي، أن تسهم في الحد من

[٦] United Nations Environment Programme, *Global Green New Deal – A Policy Brief*, March 2009.

الفقر، وستحدد التغييرات في السياسات التي يمكنها تعظيم آثار هذه الاستثمارات على استدامة الاقتصاد والحد من الفقر. وينبغي للاقتصاد المستدام أن يكون مقترنا بتدريب على المهارات الجديدة يكون موجها إلى الفقراء، كوسيلة لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة أكبر.

٥٥ - ومن أجل التصدي لتحدي التنمية وتحدي تغير المناخ المجتمعين، لا يقل المطلوب عن إحداث تحوُّل جذري فيما يتعلق بالدعم المالي والتكنولوجي المقدَّم إلى البلدان النامية. وسيشمل هذا التحوُّل أن تجاوز الوعود القديمة التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو بتقديم هذا الدعم، إلى التحرك نحو وضع استراتيجية مكتملة الأركان تبين بالتفصيل كيفية دعم البلدان المتقدمة النمو للاستثمارات التي سيتعين على البلدان النامية القيام بها من أجل الانتقال بسرعة إلى مسار النمو المرتفع القليل الانبعاثات. ويلزم التركيز من جديد على التنمية، كما أن النظام وآليات الإدارة بحاجة إلى إيجاد روابط وعمليات مناسبة تدور حول التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، اعتمادا على الثقة الأصيلة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية من أجل كفالة تحقيق التنمية المستدامة.

١ - آليات جديدة للتمويل

٥٦ - تُقدَّر الاستثمارات الحالية في منظومة الطاقة العالمية بنحو ٥٠٠ بليون دولار سنوياً. وسيتطلب تحقيق السيناريو المستدام إنفاق ضعف هذا المبلغ على الأقل خلال العقود القادمة - أي نحو تريليون دولار سنويا أو عشرين تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك قد يستدعي تمويل التحديات المختلفة إحداث تغييرات جذرية أكبر في البنيان الدولي الحالي. وفيما يلي بعض التدابير التي يمكن اتخاذها:

(أ) **تطبيق نظام عالمي للتعريفات المفروضة على شراء إمدادات الطاقة المتجددة من الأفراد**. يمكن أن يوفر هذا النظام أسعار شراء مضمونة لمنتجي الطاقة المتجددة في البلدان النامية على مدى العقدين القادمين؛

(ب) **الأخذ بآلية مقوّمة للتنمية النظيفة**. أولي اهتمام كبير لإصلاح هذه الآلية بحيث يجري استبدال تركيزها على المشروعات بالتركيز على البرامج و/أو السياسات، على أمل تحقيق تأثيرات أكبر، وتقصير دورات التمويل، وتخفيض تكاليف المعاملات؛

(ج) **آليات التمويل المتعلقة بالغابات**. أطلقت عدة مبادرات جديدة للتمويل من أجل المساعدة على تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، من بينها تسهيل

شراكة الحد من انبعاثات كربون الغابات التابع للبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة التعاوني المتعلق بتقليص الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.

٢ - نقل التكنولوجيا

٥٧ - ستحتاج البلدان النامية إلى الدعم من أجل بناء قدراتها التكنولوجية الخاصة حتى تضمن الانتقال بسهولة إلى الاقتصاد منخفض الانبعاثات، وحتى تحافظ على قدرتها التنافسية في ظل اقتصاد عالمي مفتوح. ويمكن للبنيان الداعم لذلك أن يركز على ما يلي:

(أ) **برنامج لتكنولوجيا المناخ**. يتعين وضع برنامج عملي، مدعَّم بأمانة للبرنامج وأفرقة مختلفة من الخبراء، وربما يُنَفَذ تحت رعاية مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، للاضطلاع بدراسة الأبعاد المختلفة للتحدي الذي تمثله التكنولوجيا في البلدان النامية، ولكي يقدم، حسب الاقتضاء، المساعدة التقنية فيما يتعلق بأمور منها كفاءة الطاقة في المباني؛ ومواءمة سلسلة الإمدادات الصناعية مع البيئة؛ وتركيب الهياكل الأساسية للطاقة المتجددة وصيانتها؛ والإدارة المتكاملة للنفايات؛ والمياه والصرف الصحي؛ وخدمات الإرشاد الزراعي لتشجيع الزراعة المستدامة؛

(ب) **صندوق عالمي للبحث والتطوير والتطبيق**. في عالم اليوم، يُستثمر بالكاد دولاران عن كل فرد سنوياً في أنشطة البحث والتطوير والتطبيق المتعلقة بالطاقة. ومن الضروري أن يزداد هذا المبلغ زيادة كبيرة حتى يمكن الانتقال إلى تكنولوجيات جديدة ومتقدمة في نظم الطاقة؛

(ج) **نظام متوازن للملكية الفكرية المتعلقة بنقل التكنولوجيا**. تحتاج الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى الاتفاق على دور الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا. فأوجه المرونة المتاحة في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، مثل التراخيص الإلزامية، والاستثناءات من حقوق براءات الاختراع، وتنظيم التراخيص الطوعية، والتطبيق الصارم لمعايير منح براءات الاختراع، مقصورة على ظروف معينة وعادة ما يكون وضعها موضع التنفيذ أكثر صعوبة في البلدان النامية. وتستحق بعض الخيارات، مثل السماح للبلدان النامية باستثناء القطاعات الهامة من تسجيل براءات الاختراع، وكذلك إنشاء مجمع عالمي للتكنولوجيا في مجال تغير المناخ، أن يُنظر فيها بجدية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم استطلاع طرائق لتمكين الشركات في البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيات الممولة من الأموال العامة.

٣ - التجارة

٥٨ - مع اتجاه الحكومات إلى التعامل بجدية مع تغير المناخ، أصبح من الضروري إحياء المناقشات القديمة المعقودة في إطار موضوع التجارة والبيئة بشأن كيفية التمييز بين التدابير المشروعة لحماية البيئة والصحة المسموح بها بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، وتدابير الحمائية التجارية المُقَنَّعة. ونظراً لأن الإعانات المالية تستخدم حالياً من أجل دعم تطوير مصادر بديلة للطاقة، وستظل كذلك، سيتعين أيضاً تناول مسألة تحديد كيفية التعامل مع هذه الإعانات المالية، وأي منها لا يستدعي اتخاذ أي إجراء بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

خامسا - التوصيات

٥٩ - تؤثر الأزمة المالية الحالية على جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء، وتأثيرها خطير وغير تناسبي على البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً. فالقوى الرئيسية المحركة للعولمة، والتجارة والتدفقات المالية، فضلا عن المعرفة والتكنولوجيا، هي نفسها التي مكَّنت من تحقيق المعدلات المرتفعة للنمو والتنمية التي شهدها العديد من البلدان النامية. بيد أنه، بالنسبة لمعظمها، تشكل الأزمة المالية العالمية تهديداً لذلك التقدم.

٦٠ - ويجب ألا تُرفَض العولمة، بل بالأحرى أن تُفهَم وتُدار على نحو أفضل لما فيه منفعة البلدان النامية. وتشير الأدلة إلى أنه بإمكان الأزمات أيضاً أن توفر الفرص من أجل كفالة تحقيق التنمية بصورة أكثر إنصافاً واستدامة. وهذا يتطلب (أ) حلولاً عالمية تعمل على إشراك البلدان النامية في عمليات صنع القرار على الصعيد العالمي، و (ب) إدماج البُعدين الاجتماعي والبيئي داخل النظامين الاقتصادي والمالي. ويلزم معالجة هذه التحديات عن طريق تطبيق مبدأ تعددية الأطراف المبني على شمول الجميع بشكل أوسع بما يحقق النتائج للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، مع الاعتراف بحالة الضعف الخاصة التي يعيشها الفقراء.

٦١ - وتضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في المساعدة على إدارة الأزمات بتشعباتها المختلفة. فهي بإمكانها أن تكفل الحوار وأن تمكِّن من الاستجابة المنسقة للتصدي للأزمة على أساس عملية لصنع القرار مبنية على شمول الجميع. كما أن لديها القدرة على أن توفر تحليلات محايدة وتوصيات سياساتية براغماتية في هذا المجال.

٦٢ - ويجب على العالم المتقدم، عند تصدّيه للأزمة، أن يأخذ بعين الاعتبار تأثير ذلك التصدي على البلدان النامية. وتحتاج البلدان النامية من جانبها إلى تنفيذ السياسات التي

تمكنها من أن تصبح ذات اقتصادات أقوى. والأهم من ذلك، فإن البلدان هي الجهات الفاعلة الأساسية ويجب على المجتمع الدولي توفير دعمه الراسخ عن طريق:

(أ) اتخاذ قرارات مثمرة في التوقيت المناسب لتخفيض أوجه التباين بين البلدان المتقدمة النمو والنامية المتعلقة بتنفيذ ما يلزم من السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية، وتوفير حماية اجتماعية إضافية؛

(ب) لا بد من تحسين اتساق السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويلزم أن يستفيد أصحاب المصلحة من الزخم الحالي للتعاون المكثف المتعدد الأطراف من أجل التشجيع على وضع إطار لإدارة المؤسسات العالمية يتسم بالشمول الكامل؛

(ج) تعزيز قدرات الحكومات على تصميم السياسات الصائبة، وتوفير تكاليفها وتنفيذها، مع العمل في نفس الوقت على تنسيق هذه السياسات مع الشركاء الدوليين. ويضطلع النظام المتعدد الأطراف بدور رئيسي في صياغة استجابة عالمية ومتسقة في التصدي للأزمة ووضعها موضع التنفيذ، وفي ترجمة هذه الاستجابة إلى إجراءات على الصعيد القُطري. أما على الصعيد القُطري، فينبغي للمنظمات الدولية أن تعمل معاً للأخذ بنهج مشترك ومتكامل في التصدي للأزمة؛

(د) تعزيز الالتزام السياسي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها عن طريق تنفيذ المبادرات المشتركة المقترحة من قِبَل منظومة الأمم المتحدة في مواجهة الأزمات المتعددة المرتبطة ببعضها البعض؛

(هـ) توافق الآراء على الصعيد العالمي على الحاجة إلى الوقاية من نظام الحمائية وإلى تشجيع التجارة. وسيكون من المؤشرات الإيجابية على حدوث هذا التوافق التوصل إلى خاتمة ناجحة ومتوازنة لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، تضع احتياجات البلدان النامية في الصدارة، وتقضي باتخاذ تدابير تكميلية مستمرة في مجال المعونة المقدمة للتجارة؛

(و) انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى نتيجة ناجحة تعزز هي الأخرى التطلعات الإنمائية للبلدان الفقيرة؛

(ز) تعزيز التعاون على جميع الأصعدة لمعالجة المسائل المحيطة بالأمن الغذائي، وتغير المناخ، والطاقة، بما في ذلك إتاحة الحصول على الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة (بما يشمل تنمية مصادر الطاقة المتجددة)، ونقل التكنولوجيا.